مختارات من الصحف العبرية

العدد 4367، 26-6-2024

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

عائلة غزية
(نقلاً عن "سيحا ميكوميت")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

تسفي برئيل: سموتريتش سيقيم لنا دولة مساواة 2

يهودا بلانغا: تحضيراً لحرب متعددة الجبهات، نتوقف في بيروت 4

عاموس هرئيل: الفئة التي تتحمل الأعباء محبطة ولن تكتفي بعملية تجنيد رمزي للحريديم 6

أخبار وتصريحات

هنغبي: إسرائيل ليست قادرة على القضاء على "حماس" كفكرة وأيديولوجيا وثمة ضرورة لإيجاد بديل من الحركة في قطاع غزة 10

رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة: سنجد صعوبة في مساعدة إسرائيل في الدفاع عن نفسها في حال نشوب صراع واسع مع حزب الله 11

غالانت خلال لقائه أوستن: حان الوقت لتحقيق التزام جميع الإدارات الأميركية في الأعوام الأخيرة بشأن منع إيران من امتلاك سلاح نووي 12

المحكمة العليا تقضي بالإجماع أن على الدولة تجنيد اليهود الحريديم في الجيش الإسرائيلي 13

متوفرة على موقع المؤسسة:

https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

تسفي برئيل – محلل الشؤون العربية والشرق الأوسطية في صحيفة "هآرتس"
"هآرتس"، 2024/6/26

سموتريتش سيقيم لنا دولة مساواة

- بنيامين نتنياهو هو الرجل الأكثر خطورةً في الدولة، إلاّ إن مَن يزيد وينمّي ويوجّه هذا التهديد هو بتسلئيل سموتريتش. رؤيته واضحة ومباشرة. سيغيّر بشكل ثوري الحمض النووي للدولة ومواطنيها، وطبعاً – للفلسطينيين. الطريق إلى هناك أيضاً مفتوحة، وتبدأ من تفكيك السلطة الفلسطينية لأن مجرد وجودها يحفظ الوعي القومي.
- في سنة 2017، وقبل أن يحلم بأن يكون المصمم الأكبر لدولة إسرائيل، نشر سموتريتش في مجلة "الشيلوح" خطته "خطة الحسم". وبجوارها ضم الضفة و"تشجيع عشرات ومئات آلاف المستوطنين اليهود على الانتقال والسكن في 'يهودا والسامرة'". هذه الفكرة ليست جديدة، كما أن تشجيع هجرة الفلسطينيين "الهجرة الطوعية" ليست اختراعاً خاصاً به. الجزء المركزي في الخطة هو الجزء الذي يشرح فيه ضرورة تفتيت القومية الفلسطينية: "عرب الخليل ليسوا كعرب رام الله، المختلفين عن عرب نابلس، المختلفين أيضاً عن عرب أريحا. حتى إن اللهجة العربية مختلفة بين منطقة وأُخرى. إن تشكيل إدارات محلية سيفكك الشعور القومي الجمعي الفلسطيني والطموح إلى تحقيقه، وفي المقابل أيضاً، سيحفظ التقسيم الحمائلي، ويسمح بإقامة نظام مستقر لإدارة الحياة اليومية من دون توتر، أو نزاعات داخلية".
- منذ ذلك الوقت، عرف سموتريتش الفرق الأيديولوجي بينه وبين نتنياهو: "يوجد لدى نتنياهو كيان قومي جمعي للعرب في 'يهودا والسامرة'، كيان لديه طموحات تتناقض مع طموحاتنا، وفي خطته، هذا غير موجود". إنه ليس دقيقاً. لقد طمح نتنياهو إلى تفكيك الجماعة الفلسطينية عبر

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

استراتيجية الفصل بين "فتح" و"حماس"، وبين الضفة وغزة، وهو ما ولّد "الرؤية". إلاّ إن طريقه كانت مختلفة. لقد عزز قوة "حماس" كي يحاصر مكانة محمود عباس ومنظمة التحرير، كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، وبذلك يتهرب من المفاوضات بشأن الحل السياسي.

- هذا الفصل ليس كافياً بالنسبة إلى سموتريتش. إنه لا يزال يترك للفلسطينيين كياناً تمثيلياً وشرعياً ومعترفاً به في المجتمع الدولي، وتتعامل معه الولايات المتحدة على أنه جسم يجب عليه إدارة السلطة المدنية في غزة، بدلاً من "حماس"، إلا إن التهديد الأكبر – أن السلطة تترك لدى كثيرين من الإسرائيليين الأمل الذي يسمح بالتوصل إلى حلّ سياسي ينهي الاحتلال. بالنسبة إلى سموتريتش، فإن التفسير الذي يستند إليه نتنياهو لإلغاء السلطة كشريك، هو أنها تدعم "الإرهاب"، وهي نفسها تنظيم "إرهابي" – ضعيف وخطِر. فمنظمة التحرير أيضاً كانت تنظيماً "إرهابياً"، قبل أن تصبح شريكاً سياسياً يمكن توقيع اتفاق "أوسلو" معه.
- يريد سموتريتش دفع الفلسطينيين "إلى النضوج من وهم الدولة الفلسطينية، وأن يوضح لهم أنه لا يوجد أي احتمال لقيام دولة عربية أُخرى بين النهر والبحر". الخطأ هو رؤية خطته كخطوة موجهة ضد الفلسطينيين فقط. "النضوج" الفلسطيني، عليه أن يخلق "نضوجاً" أيضاً في الطرف الإسرائيلي، وفي الأساس في أوساط الذين ما زالوا يؤمنون بالحل السياسي. في اللحظة التي يفقد الفلسطينيون الوعي الجماعي القومي بحل سياسي، لن يكون هناك نهوض، لكن ينتظر الإسرائيليين تعويضٌ كبير يمكن أن نسميه "ضماً إنسانياً". فضم الضفة سيمنح الفلسطينيين كثيراً من الحقوق التي لا يتمتعون بها اليوم، وبذلك يتم إلغاء مكانة إسرائيل وصورتها كدولة أبارتهايد.
- إذاً، هذه البشرى كبيرة، ليس للفلسطينيين، بل للإسرائيليين. لأنه بعكس ما يجري اليوم، إذ يمول المواطنون الإسرائيليون ميليشيات السرقة في الضفة وبؤر الأشباح على التلال، فإن ضم دولة إسرائيل إلى دولة المستوطنين سيمنحهم فرصة حقيقية في التحول إلى مواطنين متساوين في الحقوق، وتُخصَّص لهم ميزانيات مساوية لتلك التي يحصل عليها المستوطنون. لا

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

يجب إضاعة هذه الفرصة التاريخية.

د. . يهودا بلانغا – أستاذ تاريخ الشرق الأوسط في جامعة بار إيلان

"يسرائيل هَيوم"، 2024/6/25

تحضيراً لحرب متعددة الجبهات، نتوقف في بيروت

- تحضيراً لشنّ حرب ضد حزب الله، فإن السيناريو الأسوأ، بالنسبة إلى إسرائيل، هو أن تتطور المواجهة إلى جبهتين إضافيتين: سورية، حيث توجد أذرع إيرانية؛ وإيران. بما معناه، أنه يتوجب على إسرائيل أن تتجهز لحرب متعددة الجبهات، عسكرياً ومدنياً، حيث لا تزال غزة في الخلفية.
- العلاقة بغزة وطيدة، إذ استطاع السنوار إيجاد محطات تمنحه الدعم طوال الحرب. فمثلاً، الاحتجاجات خارج البلد وداخل إسرائيل، وأيضاً التغييرات التي طرأت على العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا. لكن التشجيع الأكبر الذي حصل عليه السنوار هو من حزب الله، وهذا يسمح له برفض الصفقة، بغض النظر عن شروطها، والاستمرار في الحرب.
- جاء انضمام حزب الله إلى الحرب بسبب شعور التضامن مع الفلسطينيين، ومن أجل خلق معادلة جديدة أمام إسرائيل – ضرب غزة كضرب لبنان. وقام حزب الله بزيادة حدة النيران في اتجاه إسرائيل، أسبوعاً بعد أسبوع، ولهذا عدة أسباب: يلاحظ التنظيم المزاج العام داخل إسرائيل – الشعور باليأس في أوساط سكان الشمال النازحين، وضمنه مظاهر الدمار والهدم الاقتصادي. وفعلاً، لم يختر حزب الله حرب الاستنزاف صدفة، فموارده غير محدودة، بعكس إسرائيل – ففي الوقت الذي يستهدف الحزب البنى العسكرية والمدنية في إسرائيل، يفرض العالم قيوداً على الرد.
- هذا بالإضافة إلى أن حزب الله يقرأ الخطوات السياسية في الولايات المتحدة بشكل صحيح، ويحصل على التشجيع من هناك. نصر الله يفهم أن إدارة بايدن لن تمنح إسرائيل تصريحاً بضرب لبنان، لذلك، هي مقيدة في ردودها، بالإضافة إلى أن الأخبار بشأن وقف تزويد إسرائيل بالسلاح تؤكد تقديراته.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- وفي نهاية المطاف، فإن الرد الإيراني على اغتيال محمد رضا زاهدي، قبل بضعة أشهر، يشير إلى أن إيران ردت بشكل مباشر على حدث تكتيكي – ومن المتوقع أن يؤدي شنّ حرب شاملة على لبنان إلى تدخُّل إيراني مباشر. والنتيجة هي واقع مريح جداً لحزب الله، فلا مصلحة له في التوقف.
- هذا كله يقودنا مرة أُخرى إلى السنوار الذي بدأ يرى كيف تتحقق استراتيجيته وحلمه بحرب متعددة الجبهات. ومن هنا، ليس له أيّ مصلحة في التوقف. لا توجد أيّ صفقة ستحقق له الأرباح التي يمكن أن يحققها من حرب يشارك فيها لاعبون إضافيون غير "حماس".
- وفي ظل هذا الواقع، تقف إسرائيل أمام عدة خيارات: الأول، قبول ما تريده "حماس"، والموافقة على صفقة شاملة في مقابل تحرير الرهائن ووقف الحرب، وإعادة إعمار القطاع، واستمرار حُكم الحركة في غزة؛ أمّا الثاني، فيتمثل في العودة إلى شن عملية واسعة وكثيفة في غزة، شبيهة ببدء المناورة العسكرية الكبيرة في بداية الحرب، وإخضاع "حماس"، وبعدها فقط التوجه إلى الشمال؛ الخيار الثالث هو استكمال السيطرة على محور فيلادلفيا ورفح، وترك القطاع محاصراً، وسحب القوات إلى الخارج. وبعدها، يمكن للجيش أن يدير معركة صغيرة في غزة، وهو ما سيوفر على إسرائيل ذخيرة، وفي الوقت نفسه، نقل القوات إلى الجبهة المركزية – لبنان.
- ولأنه لا يمكن أن توافق أيّ جهة سياسية إسرائيلية على السيناريو الأول، فإن الثاني والثالث هما أكثر جدية. لكن من المهم التشديد على أنه حتى لو تم اتخاذ القرار بشأن شن حرب في الشمال، فيجب أن تكون ضد لبنان – وليس ضد حزب الله فقط. معنى ذلك إعلان حرب على دولة لبنان، ستؤدي إلى ضرر حرج في البنى اللبنانية (صناعة وكهرباء وطاقة)، وليس فقط في مناطق معروفة أنها تابعة للحزب.
- عدد القتلى الذين سقطوا من الحزب لا يزعج حزب الله، ولأن حزب الله يعرّف نفسه بأنه "حامٍ للبنان"، وهو أيضاً لاعب مهم في السياسة اللبنانية، فإن الشرعية الداخلية تؤثر فيه. لذلك، فقط في حال أدت الحرب إلى دمار في لبنان، وثمن يدفعه المجتمع اللبناني عموماً، والشيعي بصورة خاصة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

– فإن حزب الله سيتأثر، حتى أنه يمكن أن يرتدع.

- يتوجب على إسرائيل أن توضح للأميركيين لماذا من المهم فتح معركة عسكرية في الشمال، وأن يكون لديها إجابة واضحة عن سؤال مَن هو العدو؟

<u>عاموس هرئيل – محلل عسكري</u>
"هآرتس"، 2024/6/26

الفئة التي تتحمل الأعباء محبطة
ولن تكتفي بعملية تجنيد رمزي للحريديم

- وصلت أمس أنباء قرار المحكمة العليا بشأن تجنيد طلاب المعاهد الدينية اليهودية إلى جنود الاحتياط الذين يخدمون في مركز قيادة أحد قادة الألوية النظامية في الجيش الإسرائيلي – على الحدود اللبنانية، في منطقة عرضة لإطلاق صواريخ حزب الله المضادة للدبابات. إن مَن يتم تعيينه في وحدة نظامية من جنود الاحتياط، يخدم في الحرب، مثله مثل المقاتلين النظاميين تقريباً. إذ ما زال بعض جنود الاحتياط هؤلاء مستمراً في القتال، تقريباً منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر.
- سائق سيارة الجيب العسكرية التابعة لغرفة القيادة هو جندي احتياط يرتدي قلنسوة سوداء [ينتسب إلى التيار الحريدي]، ويخدم مع قائد لوائه في الأشهر الأخيرة، منذ أن تم نقل اللواء من قطاع غزة إلى الجبهة الشمالية. في بداية الحرب، تم إرساله إلى الضفة الغربية لبضعة أشهر. وعندما سُئل أمس عمّا إذا كان يتوقع الآن وصول تعزيزات من طلاب المعاهد الدينية للحلول محله، انتابه الضحك. فجنود الاحتياط العاملون تحت إمرة قائد اللواء في ذلك المحور هم أولئك الذين سيضطرون إلى حل مشاكل تنسيب المجندين الجدد طوال الفترة المقبلة، من دون أن يتلقوا أيّ مساعدة خارجية.
- هذا هو جوهر المسألة الذي تناوله قضاة المحكمة في حُكمهم أيضاً،

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

بالإضافة إلى الأسباب القانونية الموضوعية، فإلى جانب التداعيات الاستراتيجية الخطِرة للحرب، تسبب هجوم "حماس" المباغت بمشكلة أُخرى: لقد فرض عبئاً هائلاً على الجيش، وبصورة خاصة على الوحدات المقاتلة. كما كشف، وبشكل مؤلم، مدى حاجة الجيش الإسرائيلي إلى تعزيزات من الجنود لمجابهة شدة التهديدات الأمنية التي تواجه إسرائيل على مختلف الجبهات. فإذا كان من الممكن، قبل الحرب، الدخول في نقاش بشأن عدد الجنود الذين يحتاج إليهم الجيش من فئة الحريديم، وما إذا كان من الأفضل إرسال هؤلاء إلى الخدمة المدنية، أو مباشرة إلى سوق العمل، فإن الحال انقلبت بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر.

- أولاً، من الواضح أن الجيش الإسرائيلي بحاجة إلى التعزيزات. وثانياً، هناك عدم المساواة الصارخ، المتمثل في تحمُّل العلمانيين والمتدينين الوطنيين [غير الحريديين] أعباء الخدمة العسكرية الثقيلة، وفضلاً عن أن أولئك الذين تم تعيينهم في وحدات قتالية يخاطرون بحياتهم ويُصابون ويُقتلون في بعض الأحيان، إلاّ إن المشكلة تستمر عميقةً خلال خدمتهم الاحتياطية، إذ يسعى الجيش والحكومة، الآن، لتمديد فترة الخدمة السنوية الاحتياطية ورفع سن الإعفاء من هذه الخدمة. من حيث المبدأ، من المفترض أن تؤدي أيّ خطوة يتم اتخاذها إلى الحد من عدم المساواة في المدى الطويل، وإلى زيادة منسوب التضامن المتراخي داخل المجتمع الإسرائيلي (على الرغم من أن الحاخامات والسياسيين المتدينين ينشرون، الآن، رسالة معاكسة تماماً).
- لقد قرر قضاة المحكمة العليا، بالإجماع، أنه لا يوجد حالياً إطار قانوني يسمح بالتمييز بين طلاب المعاهد الدينية وغيرهم من المرشحين للخدمة العسكرية؛ وبناءً عليه، لا تملك الدولة صلاحيات إصدار أمر يقضي بالامتناع الشامل من تجنيدهم، وعليها أن تتصرف وفقاً لقانون الخدمة الأمنية لسنة 1986. وفي غياب إطار قانوني للإعفاء، رفض القضاة أيضاً التسوية التي تسمح بتحويل أموال الدعم من المعاهد الدينية للطلاب الذين لن يخدموا في الجيش، إلى تلك التي يدرس فيها مَن سيتم تجنيدهم.
- علاوةً على ما تقدّم، يعتقد القضاة أن الضرورة العسكرية وتكلفة الحرب

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

تجعلان من الضروري رفع نسبة التجنيد في الجيش الإسرائيلي، استناداً إلى القواعد الأخلاقية والاعتبارات المهنية والتشغيلية. لا يتعلق الأمر بغزة وخطر الحرب الأكبر في لبنان فحسب، بل أيضاً بالإدراك أنه يوجد أمام إسرائيل عقد زمني واحد، على الأقل، من التحديات الأمنية الخطِرة. يعود هذا أيضاً إلى ما يحدث في الإقليم من متغيرات، من ضمنها تعاظُم إيران، واستكمالها بناء "حلقتها النارية" حولنا، من خلال تسليحها الميليشيات حول حدودنا، إلى جانب أننا كنا في حالة ضعف أساساً، قبل ثمانية أشهر ونصف.

- لقد أثار حُكم المحكمة العليا، الذي كان متوقعاً هذه المرة بسبب التصريحات الشفهية التي عبّر عنها القضاة خلال الالتماسات، مجموعة من ردات الفعل المعتادة. فالمتطرفون من الحريديم يهددون: "الموت ولا التجنيد". في حين أن نتنياهو لا يزال يحاول التوصل إلى حلّ ما. إنه يبحث عن طرق للالتفاف على التشريع، من شأنها أن تضمن ترتيبات تجنيد مخففة للحريديم، وربما لن تمر هذه الطرق عبر المحكمة العليا في المرة المقبلة، لسبب ما.
- لا تبدو احتمالات نجاح هذه المحاولة عالية. وهكذا، بات يبدو، للمرة الأولى أن الائتلاف الحكومي معرّض لخطر التفكك من اتجاهين. أولاً، قد تتسع الحركة الاحتجاجية المطالِبة بإجراء الانتخابات، وثانياً، ولعل هذا الأهم: قلق الحريديم. وفي ظل هذا الوضع، ربما سيكون كل ما يتطلبه الأمر في نهاية المطاف فتوى من أحد الحاخامات الأشكنياز، يمتثل لها عضو كنيست واحد من حزب "يهدوت هتوراه" [الحريدي]، لتشجيع بقية الحاخامات وأعضاء كتلة هذا الحزب البرلمانية على التفكير في التخلص من التحالف الطويل الأمد الذي يجمعه بحزب "الليكود".
- قدّر ممثلو الجيش خلال مناقشات داخلية أنهم بحاجة إلى 8000 جندي بصورة فورية، نظراً إلى ثقل المهمات، ونتيجة الخسائر والاستنزاف الذي تعرضت له الوحدات النظامية في الحرب الطويلة، لكن الاتصالات جارية مع الحكومة والنيابة العامة بشأن تجنيد ثلاثة آلاف حريدي إضافي، إلى جانب مَن يتم تجنيدهم اليوم، بادّعاء أن هذا هو الحد الأقصى من الحريديم

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الذين يمكن للجيش تجنيدهم هذه السنة. هناك أفكار ليس من الواضح ما إذا كان الحاخامات وأعضاء الكنيست سيؤيدونها، تتمثل في تجنيد الشبان المتسربين من المعاهد الدينية. لقد اهتمت المستشارة القضائية للحكومة، على الأقل في الأمس، بالتوضيح أن عدد ثلاثة آلاف مجند جديد ليس سوى رقم أولّي فقط، وهو لا يعكس كامل حاجات الجيش، إذ سيكون هناك حاجة إلى رفع هذا الرقم مستقبلاً.

- المستشارة محقة، لكن هناك أسباباً إضافية تدعم زيادة عدد المجندين. فمن ناحية نظرية، إن ما تفرضه الحرب، إلى جانب قرار المحكمة العليا، يخلقان فرصة للاستفادة من إطلاق خطوة أكثر اتساعاً وأهميةً، تنظّم نموذج التجنيد أخيراً، وبصورة لائقة، والذي يشمل تسوية تتمثل في الخدمة المدنية لمن لا يحتاج إليهم الجيش. إن هذه الأزمة الأمنية قد خلقت فرصة هنا بالذات. ويبدو أن الجيش سيرتكب خطيئة إذا وافق على المشاركة في خدعة أُخرى يقوم بها الكنيست والحكومة، ويكتفي بمطلب تجنيد عدد قليل من الحريديم. يجب علينا النظر إلى المشهد الأوسع: فالإحباط في نفوس الفئات التي تتحمل عبء الخدمة هائل. ومن الصعب التصديق أن هذه الفئات ستكتفي بتجنيد نسبة رمزية من الحريديم، في ظل تعاظُم المخاطر وثقل الأعباء بهذه الصورة المتطرفة.
- أما في حال انضمت هيئة الأركان إلى محاولات التسويف في حل المشكلة، بدلاً من سعيها للبحث عن تسوية أكثر عدلاً، فإن موجة الغضب قد تنفجر في وجهها، وقد تعرّض للخطر بصورة أكبر هذا النموذج المتعثر المتمثل في "جيش الشعب"، وكما هي حال الجنود على الجبهة اللبنانية، فلا أحد يتوهم أن جحافل من الحريديم ستتجمع في لحظة واحدة أمام مكاتب التجنيد. لكن المفضل، الآن، اتخاذ موقف مبدئي وأخلاقي، بدلاً من الانجرار وراء مناورات ومراوغات الساسة والحاخامات.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

[هنغبي: إسرائيل ليست قادرة على القضاء على "حماس" كفكرة وأيديولوجيا وثمة ضرورة لإيجاد بديل من الحركة في قطاع غزة]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/6/26

قال مستشار الأمن القومي الإسرائيلي تساحي هنغبي إن إسرائيل ليست قادرة على القضاء على حركة "حماس" كفكرة وأيديولوجيا، لكنه في الوقت عينه، أشار إلى أن ثمة ضرورة لإيجاد بديل من الحركة في قطاع غزة الذي تشن إسرائيل حرباً عليه منذ 263 يوماً.

وجاءت أقوال هنغبي هذه خلال مشاركته في مؤتمر هرتسليا الـ21 المنعقد في جامعة رايخمان، أمس (الثلاثاء)، وأكد فيها أيضاً أن الفكرة البديلة هي قيادة محلية توافق على العيش إلى جانب إسرائيل، وعلى عدم تخصيص حياتها كلها لمحاولة قتل إسرائيليين.

وفيما يتعلق بصفقة تبادُل أسرى بين إسرائيل و"حماس"، وصف هنغبي المقترح الذي عرضه الرئيس الأميركي جو بايدن بأنه مقترح إسرائيلي سخي جداً، وادّعى أن العالم كله يمارس ضغوطاً على "حماس" لكي تقبل المقترح كما هو. وأضاف أنه ينبغي أن نقف بصمود وموحدين حول هذا المقترح لأنه سيبدأ عملية شاملة لإعادة جميع المخطوفين، وذلك من دون أن يتطرق إلى وقف الحرب على غزة.

وتطرّق هنغبي إلى القتال بين إسرائيل وحزب الله، فقال إن مبعوث بايدن الخاص إلى لبنان عاموس هوكشتاين متفائل حيال إمكان التوصل إلى تسوية دبلوماسية في منطقة الحدود الشمالية، وهو يعتقد أن المستقبل القريب، بعد انتهاء العملية

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

العسكرية الإسرائيلية في مدينة رفح في جنوب قطاع غزة، سيسمح لحزب الله بسلّم يتيح له إمكان النزول عن التضامن اليومي الذي أظهره في الحرب في غزة، وسيكون في الإمكان أيضاً بدء الحديث عن تسوية في الشمال. وشدّد على أنه إذا لم يتم التوصل إلى تسوية بوسائل دبلوماسية، فسيتطلب الأمر تسوية بوسائل أُخرى.

[رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة: سنجد صعوبة في مساعدة إسرائيل في الدفاع عن نفسها في حال نشوب صراع واسع مع حزب الله]

"معاريف"، 2024/6/26

قال رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة الجنرال تشارلز براون إن الولايات المتحدة ستجد صعوبة في مساعدة إسرائيل في الدفاع عن نفسها في حال نشوب صراع واسع مع حزب الله، مثلما ساعدتها في الهجوم الإيراني في نيسان/أبريل الماضي.

كما أوضح الجنرال الأميركي في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام، الليلة قبل الماضية، أنه من الصعب على الدفاعات الجوية الإسرائيلية اعتراض الصواريخ القصيرة المدى التي يطلقها حزب الله بانتظام صوب أهداف إسرائيلية.

وأشار براون إلى أن قدرة الولايات المتحدة على الدفاع عن إسرائيل من هجمات حزب الله قد تكون محدودة أكثر من قدرتها على المساعدة التي قدمتها في أثناء اعتراض الهجوم الصاروخي والطائرات المسيّرة، الذي شنته إيران على إسرائيل في نيسان/أبريل الماضي وجرى إحباطه إلى حد كبير.

وقال براون: "من وجهة نظرنا، واستناداً إلى مكان وجود قواتنا، وقصر المدى بين لبنان وإسرائيل، من الصعب علينا أن نكون قادرين على دعمهم بالطريقة نفسها التي فعلناها في نيسان/أبريل".

ولفت براون أيضاً إلى أن أي هجوم إسرائيلي على لبنان قد يزيد في مخاطر نشوب صراع أوسع تنجرّ إليه إيران والمسلحون المتحالفون معها، ولا سيما إذا ما تعرض وجود حزب الله للتهديد. وشدّد على أن إيران ستقدم دعماً واسعاً لحزب الله، الأمر الذي من شأنه إثارة صراع أكبر يمكن أن يشكل تهديداً لوجود القوات الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.

[غالانت خلال لقائه أوستن: حان الوقت لتحقيق التزام جميع الإدارات الأميركية في الأعوام الأخيرة بشأن منع إيران من امتلاك سلاح نووي]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/6/26

شدّد وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت، خلال لقائه وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن في واشنطن، أمس (الثلاثاء)، على أن الوقت آخذ بالنفاد بشأن منع إيران من حيازة سلاح نووي، وأشار إلى أن إسرائيل قد تتخذ قرارات ستؤثر في منطقة الشرق الأوسط برمتها.

وقال غالانت في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام في بداية اجتماعه بأوستن في مقرّ وزارة الدفاع الأميركية [البنتاغون]: "حان الوقت لتحقيق التزام جميع الإدارات الأميركية في الأعوام الأخيرة ومنع إيران من الحصول على سلاح نووي. إن الوقت ينفد في هذه القضية. إننا نقف في مفترق طرق لاتخاذ قرارات ستؤثر في الشرق الأوسط كله، وأنا هنا لأناقش معكم سبُل الوصول إلى الأهداف المشتركة لكلا البلدين، وفي مقدمتها الحفاظ على أمن دولة إسرائيل وسكانها، وعلى العلاقات القوية بين البلدين".

وأشار غالانت إلى أنه يجب العمل في قطاع غزة على إعادة المخطوفين الإسرائيليين وتفكيك حُكم حركة "حماس". كما أشار إلى وجوب تغيّر الوضع الأمني في منطقة الحدود مع لبنان، قبل عودة سكان الشمال إلى منازلهم.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وأشار وزير الدفاع الإسرائيلي إلى أن هناك عملاً مشتركاً لمحاولة التوصل إلى تسوية في منطقة الحدود الشمالية، ومع ذلك، يجب مناقشة كل الخيارات المتاحة. كما أشار إلى ضرورة حل الخلافات بين الجانبين بسرعة كما يفعل الأصدقاء، وضرورة تعزيز الموقف المشترك في مواجهة الهجمات الصاروخية، والهجمات السياسية.

وكان غالانت عقد اجتماعاً مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، أول أمس (الإثنين)، حثّ هذا الأخير خلاله على تجنّب مزيد من التصعيد مع لبنان.

وقال الناطق بلسان وزارة الخارجية الأميركية ماثيو ميلر إن بلينكن شدّد على أهمية تجنُّب مزيد من التصعيد للنزاع، وأهمية التوصل إلى حل دبلوماسي يتيح للعائلات الإسرائيلية واللبنانية العودة إلى منازلها.

[المحكمة العليا تقضي بالإجماع أن على الدولة تجنيد اليهود الحريديم في الجيش الإسرائيلي]

"معاريف"، 2024/6/26

قضت المحكمة الإسرائيلية العليا بالإجماع، أمس (الثلاثاء)، أن على الدولة تجنيد طلاب مدارس اليهود الحريديم [المتشددون دينياً] في الجيش الإسرائيلي، في قرار من شأنه أن يؤدي إلى انهيار ائتلاف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

وقالت المحكمة العليا إنه لا يوجد في الوقت الحالي إطار قانوني يسمح بالتمييز بين طلاب المدارس الدينية وغيرهم من المرشحين للخدمة العسكرية. وبناءً على ذلك، لا تملك الدولة صلاحية إلغاء تجنيدهم بشكل كامل، ويجب عليها التصرف وفقاً لأحكام قانون الخدمة الأمنية من سنة 1986.

ودعت المحكمة أيضاً إلى وقف ميزانيات المدارس الدينية التي يتهرب طلابها من الخدمة العسكرية.

وتسببت هذه القضية باضطراب سياسي في ظل تجدّد الدعوات لتجنيد اليهود الحريديم الذين كانوا، تاريخياً، معفيين من الخدمة العسكرية الإلزامية.

ويأتي القرار في ظل الحرب التي تخوضها إسرائيل في قطاع غزة، وفي ظل تبادُل إطلاق النار على الحدود الشمالية مع لبنان. وصدر عن المحكمة بعد تقديم عدد من منظمات المجتمع المدني مجموعة من طلبات الالتماس التي تطالب بفرض الخدمة العسكرية الإلزامية على الطلاب الحريديم.

وتُعتبر الخدمة العسكرية إلزامية للذكور في إسرائيل، في حين يُعفى منها الحريديم بهدف التفرغ للدراسة في المعاهد الدينية والحفاظ على هوية الشعب. وأطاحت قضية تجنيد اليهود الحريديم حكومة ائتلافية سابقة قادها نتنياهو في سنة 2018. ومن الممكن أن يؤثر قرار المحكمة في استقرار حكومته الحالية.

وعبر حسابه في منصة "إكس" كتب زعيم حزب "يهدوت هتوراه" الحريدي ووزير البناء والإسكان يتسحاق غولدكنويف أنه قرار متوقع ومؤسف للغاية ومخيّب للآمال. وأضاف أن دولة إسرائيل أُنشئت لكي تكون موطناً للشعب اليهودي الذي تُعتبر التوراة أساسه، ولذا، فإن التوراة المقدسة ستنتصر على قرار المحكمة.

وذكرت إذاعة "كان 11" [تابعة لهيئة البث الإسرائيلية الرسمية الجديدة] أنه على خلفية قرار المحكمة العليا هذا، يبحث حزبا "شاس" و"يهدوت هتوراه" في الانسحاب من حكومة نتنياهو، لكن مع دعمها من خارج الائتلاف الحكومي.

وأشارت الإذاعة إلى أن الأحزاب الحريدية غير معنية بالذهاب إلى انتخابات في هذه المرحلة، وترى أن أيّ حكومة أُخرى لن تتمكن من تغيير الوضع، بالنسبة إليها. وأضافت أن أعضاء الكنيست الحريديم يدركون أيضاً مشكلة البقاء في حكومة تفشل في قيادة أيّ من التحركات التي يرغبون في الدفع بها قدماً.
في المقابل، رحبت أحزاب المعارضة بقرار المحكمة.

وكتب زعيم حزب العمل يائير غولان في منصة "إكس" أن المحكمة أصدرت قراراً عادلاً، وأن الخدمة الوطنية يجب أن تكون مطلوبة من كل رجل وامرأة إسرائيليين من دون تفريق بين الدين، أو العرق، أو الجنس.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

ودعت المستشارة القانونية للحكومة الإسرائيلية غالي بهراف – ميارا الجيش الإسرائيلي إلى تجنيد 3000 شاب من الحريديم في صفوفه بشكل فوري، عقب قرار المحكمة الإسرائيلية العليا.

وكتبت بهراف – ميارا أن على أجهزة الأمن التحرك فوراً لتطبيق قرار تجنيد طلاب المدارس الدينية المطلوبين للخدمة في الجيش، بما يتوافق مع حاجات الجيش وقدراته. وأضافت أنه في هذا الإطار، التزمت المؤسسة الأمنية العمل الآن على تجنيد 3000 طالب في المدارس الدينية خلال العام الحالي، بالإضافة إلى متوسط عدد المجندين في الأعوام الأخيرة. وشددت على أنه يجب تقديم خطة للتجنيد تتضمن اتخاذ الخطوات اللازمة لتعظيم إمكانات التجنيد وزيادة العدد المذكور، وهو 3000 مجنّد، في ضوء الحاجات الحالية للجيش، وتعزيز المساواة في تحمُّل العبء.

وقال قضاة المحكمة في قرارهم إن الإشكالية في موقف الحكومة من مسألة تجنيد الحريديم تزداد حدّة في ظل الحرب في غزة والجبهة الشمالية، والمتواصلة منذ أكثر من 8 أشهر. وأضافوا أن الموقف الحالي للأجهزة الأمنية الإسرائيلية يؤكد أن هناك حاجة ملموسة وعاجلة إلى تجنيد قوات إضافية، بينما يسعى الائتلاف لسنّ قانون لضمان مواصلة تمويل المعاهد الدينية وإعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية. وذكروا أنه في خضم حرب ضروس، فإن الضغوط الناجمة عن عدم المساواة في توزيع العبء تصبح أكثر حدّة من أيّ وقت مضى، وسط حاجة مُلحة إلى تعزيز حل مستدام لهذه القضية. كما اعتبرت المحكمة أن الحكومة أضرّت بسلطة القانون.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

"حماس": صعود المقاومة الفلسطينية ومحاولات الاحتواء

تأليف: طارق بقعونى؛ شغل سابقاً منصب محلل ذى رتبة عالية للشؤون الفلسطينية/الإسرائيلية واقتصادات النزاع لدى مجموعة الأزمات الدولية فى رام الله. وقد نُشرت مقالاته فى صحف ودوريات. ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية"، كما أنه محرر قسم مراجعات الكتب في *Journal of Palestine Studies*.

تدقيق وتحرير لغوي: نرمين عباس

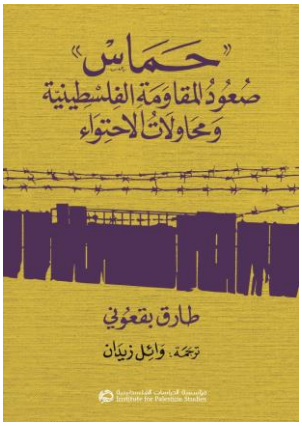

حماس: صعود المقاومة الفلسطينية ومحاولات الاحتواء" كتابٌ يقدم تاريخاً لحركة "حماس" (حركة المقاومة الإسلامية) على امتداد ثلاثين عاماً، ويُسرَد من زاوية الحركة ذاتها منذ بداياتها، كدعوة إلى الكفاح المسلح لتحرير فلسطين التاريخية وصولاً إلى صعودها الديمقراطى إلى الزعامة والحكم السلطوى، ومن ثم إلى احتوائها ومحاولة إخمادها فى قطاع غزة.

يبيّن الكتاب أن الحركة هى حركة تحرير ذات أبعاد معقدة، ولها مطالب يجيزها القانون الدولى؛ مطالب طالما وسمت النضال الفلسطينى من أجل الحق فى تقرير المصير. كما يعالج، وبعمق، الدوافع السياسية التى تحرّك وتُنشط الحركة فى استراتيجيتها، وفى علاقاتها بإسرائيل وبالفصائل الفلسطينية الأُخرى.

ويصمم المؤلف خريطة زمنية لهذا التاريخ الاستثنائى المذهل لـ "حماس" والذى يعتمد على مقابلات جرت مع أعضاء فى الحركة فى قطاع غزة والضفة الغربية وخارج فلسطين، كما يستند إلى معرفة عميقة بأرشيفات الحركة ومنشوراتها.

تشتمل هذه النسخة العربية من الكتاب على مقدمة محدثة تعكس التطورات

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر